معضلة إمدادات الطاقة عبر مضيق هرمز في إستراتيجيتي إيران والسعودية المتبادلة

The dilemma of energy supplies through the strait of Hormuz in the mutual strategies of Iran and Saudi Arabiaزغوني رابح¹، عثمانية دلال²¹ محبر الأمن في المتوسط، جامعة 8ماي 1945 قالة، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz² محبر الدراسات القانونية البيئية جامعة 8ماي 1945 قالة، athamnia.dalal@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/07/28

تاريخ الاستلام: 2023/05/29

ملخص: تزود السعودية وإيران السوق الدولية بالطاقة عبر أحد أهم المضائق المائية في التجارة العالمية مضيق هرمز، ولأن الطاقة هي أهم عامل في الاقتصادين السعودي والإيراني؛ كأهم مصدر اقتصادي ووسيلة إستراتيجية، يستخدم كلا البلدين المضيق كسلاح نفوذ إستراتيجي، بأساليب تختلف باختلاف المصالح والأهداف التي تقتضيها مصالحهما القومية. يسعى هذا المقال للتعريف بأهمية مضيق هرمز في إستراتيجيات المملكة السعودية وإيران، وكيف يستخدم كل منهما هذا المتغير الجغرافي للتأثير على سوق الطاقة الدولية. وقد توصل المقال لتأكيد مدى أهمية توظيف المضيق في التفكير الاستراتيجي للدولتين، وتقدير العوامل التي تجعله حاسما في أهم قضايا السياسة العليا ليس فقط على الصعيد الإقليمي ولكن المستوى الدولي بوصفه طريقا تجاريا ذا أهمية عالمية.

كلمات مفتاحية: مضيق هرمز، أمن الطاقة، حرب الأسعار، إمدادات النفط

Abstract:

Saudi Arabia and Iran supply the international market with energy through one of the most important straits in global trade, the Strait of Hormuz. Because energy is the most important factor in the Saudi and Iranian economies; both countries use the strait as a strategic weapon according to the interests and objectives required by their national interests. This article seeks to define the importance of the Strait of Hormuz in the strategies of Saudi Arabia and Iran, and how they uses it to influence the international energy market. The article came to confirm the importance of employing the strait in the strategic thinking of the two countries, and to appreciate the factors that make it decisive in the most important issues of supreme policy, not only at the regional level, but also at the international level as a trade route of global importance.

Keywords: Strait of Hormuz, Energy Security, Price War, Oil Supplies

المؤلف المرسل: رابح زغوني، zeghouni.rabah@univ-guelma.dz

مقدمة:

في الاستراتيجية تعتبر المضائق البحرية إحدى أهم نقاط الارتكاز في الاستراتيجيات العسكرية، وجغرافياً، على الرغم مما تتيحه من فرص عظيمة لربط أسواق التجارة الدولية، فإنه وبسبب التنافس بين مختلف الفاعلين يطلق عليها نقاط الاختناق؛ بسبب التعطيل الذي تحدثه في سير الملاحة البحرية، وبالجمع بين الاستراتيجية والجغرافيا، نجد أن المضائق البحرية في الجيوستراتيجية الدولية تضطلع بدور حاسم ومؤثر في تفسير التنافس والصراع بين القوى الإقليمية والدولية.

يعد مضيق هرمز من أهم المضائق البحرية عبر العالم، وهو يكتسب تلك الأهمية بالنظر لتضافر مجموعة من العوامل التاريخية، الجغرافية، والاقتصادية، التي جعلت المضيق يحظى بالحصة الأكبر من الشحنات التجارية الضخمة عبر العالم، خاصة تلك المتعلقة بالطاقة (النفط/ الغاز) التي تغذي سوق الطاقة العالمية. لقد جعلت الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية المضيق محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، حيث توظف الدول المعنية بمرور أساطيل تجارتها المضيق لخدمة مصالحها وأهدافها، ونظراً لتضارب مصالحها واستراتيجياتها، فإن هذا التناقض غالباً ما انعكس على نظام الملاحة البحرية في مضيق هرمز.

في هذا السياق، تسعى كل من إيران والمملكة العربية السعودية إلى التسيّد الإقليمي في المنطقة عبر فرض هيمنتها على المضيق للتضييق على مصالح الآخر، لذا أصبح مضيق هرمز متغيراً أساسياً في رسم إستراتيجيات كل من إيران والسعودية تجاه بعضهما البعض، فالأولى تنظر للمضيق كقضية أمن قومي في معناه الصلب، بينما تركز الثانية على الجانب الاقتصادي للمضيق، وتعمل على حماية أمن إمدادات الطاقة بهدف تأمين إمدادات الطلب. من منظور التفاعل الثنائي المتبادل بين الدولتين، تبحث هذه الدراسة في إشكالية تتعلق بالمنظور الاستراتيجي الإيراني والسعودي لأمنهما القومي مقترناً بمضيق هرمز، واستناداً إلى ذلك تتساءل عن كيف يُوظف مضيق هرمز في الإستراتيجية الإيرانية والسعودية للتأثير على أمن الطاقة العالمي، وطبيعة تداعياته على إمدادات النفط وأمن المنطقة ككل؟ انطلاقاً من فرضية أن كلا من السعودية وإيران توظف المضيق كأداة ضغط لتحقيق أهداف تتعلق بالسيادة الإقليمية في إستراتيجيتهما المتبادلة .

تهدف الدراسة للبحث في العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية، وتسعى إلى تحديد أهمية مضيق هرمز في الملاحة الدولية وأثره على الأمن الطاقوي العالمي، مع تبيان التوظيف الإيراني والسعودي للمضيق في السياسات الأمنية و الطاقوية. ومنهجياً، اقتضت الدراسة الاعتماد على مستويات الوصف

والتحليل المنهجية، الوصف؛ في شرح بعض مفاهيم المتعلقة بالدراسة، مع تبيان العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية، وتوصيف أهمية مضيق هرمز ودوره في تسهيل وصول النفط لأسواق الطاقة العالمية، والتحليل؛ في شرح وتفسير استراتيجيات إيران والسعودية المتبادلة للوصول إلى فهم حقيقي للعلاقات الإيرانية السعودية.

أولاً: أمن الطاقة كمفهوم ميسس: النفط في سياسات الدول الخارجية

بدأ استخدام مفهوم أمن الطاقة في الكتابات الأكاديمية في الستينيات من القرن الماضي، وزاد توظيفه أكثر في الدراسات الأكاديمية على خلفية أزمة النفط في السبعينيات من نفس القرن، حينها أدرك الباحثون حجم طبيعة العلاقة وعمقها بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية؛ وسعوا للإجابة على أسئلة من قبيل كيف تُفسّر هذه العلاقة بين الطاقة والسياسة الخارجية؟ وعلى ماذا تعتمد الدول سواء المنتجة أو المستوردة في تنفيذ سياساتها الخارجية الطاقوية؟

1- ضبط مفاهيمي لأمن الطاقة:

منذ سبعينيات القرن الماضي، حدثت تغيرات على مستوى بنية السوق الدولية للطاقة أفرزت تحديات اقتصادية، جغرافية-سياسية، وأمنية ساهمت في تحديد معنى جديد لماهية أمن الطاقة، كما أثرت على السياسة الطاقوية التي تعتمدها الدول، وعلى الآليات التي تنتهجها لحماية نظامها ومصالحها الطاقوية، هذه الآليات تراوحت بين العسكرية (مناطق غنية بالمصادر الطاقوية أصبحت مصادر للتوتر والنزاع الإقليمي والدولي)، والدبلوماسية (تحالفات إستراتيجية وتعاون بين أطراف فاعلة في سوق الطاقة)¹. في مثل هذا السياق، قُدمت العديد من التعريفات المختلفة في محاولة لتحديد ماهية أمن الطاقة، وهنا يمكننا التمييز بين مجموعتين من التعريفات:

أ- تعريفات مرتبطة بمصالح الدولة: في هذه الحالة يتم تفسير أمن الطاقة باختلاف الطرف المستفيد بناءً على أهدافه ومصالحه؛ حيث يجري التمييز بين دول منتجة وأخرى مستهلكة، تنطلق الأولى في تفسيرها لأمن الطاقة من مسعى ضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار عالية ودعم كفاءة قطاعات الطاقة، أما الثانية فتنتطلق من مسعى ضمان استمرار إمدادات آمنة للطاقة، طولية الأمد، وبأسعار منخفضة²، وهو ما تذهب إليه الأمم المتحدة في تعريفها لأمن الطاقة بأنه: "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، وبأشكال متعددة، وبكميات كافية وبأسعار معقولة"³. ومن التعريفات المقدمة في هذا السياق أيضاً ما يذهب إليه كوستانيني Costanetny: "أن أمن الطاقة في

ضوء ضوابط المقترحة من قبل الوكالة الدولية للطاقة هو توافر إمداد منتظم من الطاقة بأسعار معقولة وفي متناول الجميع⁴. في حين يعرفه Joseph Nye & Deese: " أمن الطاقة عبارة عن الاستقرار في إمدادات النفط و بأسعار معقولة"، بينما يشير Haighhighi.S بأن أكثر التعريفات العملية والمقبولة بشكل عام حول مفهوم أمن الطاقة بأنه عبارة عن كفاية إمدادات الطاقة بأسعار مناسبة لا تؤثر على اقتصاد الدولة⁵.

ب- تعريفات مرتبطة بمفاهيم جيوسياسية: تحدد هذه التعريفات أمن الطاقة من خلال المعايير الرئيسية لتأمين موارد الطاقة والتي تشمل: مدى توافر موارد الطاقة، النقل الآمن، القدرة على تحمل التكاليف، وتبرز هذه العناصر أكثر في المناطق الغنية بالثروة الطاقوية، نتيجة التنافس الدولي حول الطاقة، والتي تأخذ أحيانا شكلا من أشكال الصراع الإقليمي⁶. في هذا السياق يشرح Winser مثلا أمن الطاقة بأنه "حماية نظام الطاقة من أي تهديد"؛ ما يعني إدراك أهمية خطوط إمدادات الطاقة سواء البحرية؛ أي ناقلات النفط عبر المضائق، أو أنابيب نقل الطاقة برا، فأى تهديد يواجهه نظام الطاقة سيؤثر على المستهلك والمنتج، فتوفير نقل آمن للطاقة لا يكون إلا من خلال تبادل معلوماتي بين الدول المصدرة والمستوردة وكذلك دول العبور⁷.

سواء كانت التعريفات التي تركز على الجوانب الاقتصادية أو الأمنية لأمن الطاقة، فهي تجتمع على ضرورة ضمان تدفق الموارد الطاقوية بصفة مستمرة ومستقرة، وعلى الحفاظ على أسعار الطاقة (خاصة النفط و الغاز) في مستويات مقبولة لكل الأطراف المصدرة والمستوردة؛ لأن التهديدات التي تمس نظام الطاقة، تؤثر على جميع الدول وإن بشكل متفاوت ومتباين بين دول مكتفية وأخرى غير مكتفية، لذا فالطاقة تظل متغيرا مهما في استراتيجيات الدول للبقاء، وعاملا مهما للاستقرار الإقليمي والدولي.

2. أمن الطاقة في أجندة السياسة الخارجية للدول:

يشير R. Childs إلى أن الدبلوماسية هي المكان المناسب لتنفيذ السياسة الخارجية، وإذ يمكن أن يكون ذلك باعتماد أدوات عديدة، فإن الطاقة أصبحت إحدى أهم أدواتها تلك، ليكون ممكنا اليوم الحديث عن ما يسمى الدبلوماسية الطاقوية (التي تركز خاصة على الطاقة الأحفورية النفط والغاز الطبيعي)، فما يحول هذه الموارد إلى أصول دبلوماسية هو مقدار احتياطاتها والتنافس الذي تكون محوره⁸.

على هذا الأساس، ركزت العديد من الدراسات على الربط بين السياسة الخارجية والطاقة، لتدرس كيف توظف الدول الدبلوماسية لتحقيق أمنها الطاقوي.

عندما تتداخل الأهمية الإستراتيجية لأمن الطاقة مع أدوار الفواعل الدولية في لعبة الطاقة، بوصفها منتجة/ مستهلكة/ دول عبور، يصبح التفاعل بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية أمراً حتمياً، وبقدر ما تكون الدول مترابطة في مجال الطاقة فإن سياسياتها الخارجية واستراتيجياتها تكون مترابطة أيضاً. تسعى الدول من خلال أدواتها الدبلوماسية إلى الحصول على التزامات تعاقدية طويلة الأمد بأسعار مقبولة ومعقولة، مشكّلة بذلك مجال للتفاعل الدولي في شكل تحالفات دولية، فأمن الطاقة يعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة البلدان لعلاقتها المتبادلة⁹، وهنا يظهر التأثير المتبادل بين الطاقة والسياسة الخارجية.

من ناحية أخرى، هناك من يربط بين أمن الطاقة والجانب الصراع في العلاقات الدولية، حيث قد تضطر الدول لتبني سياسات تدخلية لضمان أمن إمدادات الطاقة واستقرار أسعارها، في هذا الصدد يقيم Georggrey Kemp العلاقة بين أمن الطاقة والسياسة الخارجية انطلاقاً من متغير التدخل العسكري، ويصنف ثلاثة أنواع من التدخلات العسكرية لضمان استمرار الأمن الطاقوي:

- الصراع العسكري للسيطرة على مورد طاقوي أو حمايته أو تدميره؛
- عمليات الانتشار العسكري لضم أو حماية مناطق ذات مخزون إستراتيجي لمورد معين خاصة النفط والغاز؛

- الصراع العسكري الذي يؤثر على طرق الوصول إلى مصادر الإمداد، وأهمها المضائق البحرية وأنابيب نقل الطاقة برا.¹⁰

نخلص مما سبق، أن كل طرف سواء كان منتج أو مستهلك يسعى إلى تفعيل آليات دبلوماسية و/أو إستراتيجية في سياسته الخارجية، اعتماداً على آليات مختلفة تتراوح بين اللينة والصلبة، سعياً منه لحماية أمنه الطاقوي من أي تهديد.

ثانياً: مضيق هرمز الاستراتيجي ومعضلة أمن الطاقة عبر المضائق البحرية

يعتبر مضيق هرمز أحد أهم ممرات عبور الطاقة في العالم، لذا فهو يحظى بوزن إستراتيجي إقليمي ودولي، ويساهم في تحديد استراتيجيات الدول المتفاعلة في المنطقة، هذا الاهتمام لم يكن من فراغ بل نتاج لمجموعة من العوامل منها التاريخية، الجغرافية، السياسية، والاقتصادية.

1- الجغرافيا السياسية لمضيق هرمز:

إن مضيق هرمز هو شريط ضيق من المياه يربط الخليج الفارسي* (كما تسميه إيران وأغلب الموسوعات الجغرافية) أو الخليج العربي (كما تسميه الدول العربية الخليجية) مع بحر العرب وخليج عمان. ولا يتجاوز عرض المضيق 21 إلى 60 ميلاً (33 إلى 95 كم). وهو يستمد أهميته الإستراتيجية من كونه شرياناً رئيسياً لنقل النفط من الشرق الأوسط. وتعتبر إيران وعمان أقرب دولتين إلى مضيق هرمز، وهما يتقاسمان حقوقاً إقليمية على مياه البحر فيه. ونظراً لأهميته، هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز عدة مرات في التاريخ الحديث¹¹. زاد الموقع الجغرافي من أهمية مضيق هرمز في جيوبوليتيك المنطقة وحتى العالم، ووضعه في مركز تنافس بين القوى الإقليمية والعالمية؛ فأى قوة إقليمية/عالمية تهيمن على المضيق والجزر المحيطة به، تكون لها فرص أكبر للتحكم في توازن القوى الإقليمي/العالمي لصالحها وفرض إرادتها السياسية إقليمياً/دولياً¹².

ظهرت أهمية المضيق خاصة في الحرب العراقية الإيرانية في عام 1984 فيما عُرف بـ "حرب الناقلات"، حين حاولت كل من الدولتين إغلاق صادرات كل منهما من الطاقة؛ فلقد أراد العراق خنق مكانة إيران الإستراتيجية بالمهجوم على محطة وناقلات النفط في جزيرة خارغ الإيرانية، ووضعت إيران الغاما بحرية في مسار السفن العراقية، وقد تلخص الدافع الرئيسي وراء ما قام به صدام حسين في الدفع بمشاركة الولايات المتحدة وحلفائها في الحرب من خلال إغلاق أكثر نقاط الاختناق لصادرات النفط في العالم¹³، وهذا ما يسلط الضوء على الأهمية العالمية لمضيق هرمز، وأهمية انسيابية حركة الملاحة الدولية فيه.

2- أهمية مضيق هرمز الاقتصادية:

بالنسبة لدول الخليج العربية وإيران تتجلى أهمية مضيق هرمز الاقتصادية في مسألتين: تكمن الأولى في ارتباط صادرات النفط لدول المنطقة بمضيق هرمز، التي تعتمد بشكل شبه مطلق على تمرير صادراتها النفطية عبر المضيق، فيما تتصل الثانية بارتباط هيكل الاقتصاد خاصة لدول الخليج العربية بالمضيق، فهي تستورد عبره الموارد الغذائية والبضائع والمواد الصناعية وكذلك المعدات الصناعية¹⁴.

أما بالنسبة للدول الغربية، فقد زادت أهمية المضيق مع اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربية، واعتبار مضيق هرمز محطة عبور إستراتيجية للوصول لموارد الطاقة لمنطقة تمتلك أكبر احتياطات النفط العالمية. فخلال عام 2018 مثلاً استوردت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 1.4 مليون برميل من

النفط الخام من الدول الخليجية عبر مضيق هرمز، مما يمثل حوالي 18% من إجمالي النفط الخام الأمريكي. كما تستورد أوروبا نحو 2.4 مليون برميل يوميا من الشرق الأوسط، وهو ما يعادل نسبة 28% من وارداتها، ما يجعل من الشرق الأوسط شريكاً استراتيجياً ومن مضيق هرمز ممراً ضرورياً لاحتياجاتها من الطاقة. كما تعتمد الدول الآسيوية بشكل كبير على نفط الشرق الأوسط وفي مقدمتها الصين، إذ أن 74% من وارداتها من النفط الخام مصدرها الشرق الأوسط¹⁵. وخلاصة القول، أن النفط الخام الذي يمثل مضيق هرمز باب العبور له، لا يغذي فقط أكبر اقتصاديات العالم على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بل يغذي كذلك اقتصاديات الدول الناشئة في آسيا خاصة تلك التي تعاني ما يسمى بالجوع النفطي.

أما في مجال اللوجستيات المالية، فيحقق مضيق هرمز وضعاً حيوياً؛ لأن أي توقف في المرور ولو مؤقتاً سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن في جميع أنحاء العالم، ويمكن أن تتأخر معه سلسلة التوريد وتصبح غير فعالة لأيام. ونتيجة لذلك، فإن أسعار الطاقة في جميع أنحاء العالم ستخرج عن نطاق السيطرة مسببة اضطرابات للدول التي تعتمد على استيراد النفط، كما أن الدول التي يعتمد اقتصادها على بيع هذا النفط ستواجه آثاراً سلبية¹⁶.

ثالثاً: الإستراتيجية الإيرانية: التهديد بغلق المضيق كأداة للضغط على السعودية

يكتسي مضيق هرمز أهمية خاصة في المنظور الاستراتيجي الإيراني، فمع تنامي القوة العسكرية الإيرانية في المنطقة يمكن لإيران استخدام موانئها الإستراتيجية على طول هذا الممر المائي، إضافة إلى عدد من الجزر الإستراتيجية وهي هرمز، لراك، قيشم، هنگام، طناب الكبرى وطناب الصغرى، وأبو موسى كأول قوس دفاع إيراني، وهذا الخط الدفاعي مهم لحماية مضيق هرمز والنقل البحري الدولي، وسيكون مؤشراً على تأثير نيران القوة العسكرية الإيرانية في المنطقة، أما خط الدفاع الثاني لإيران فيقع على الساحل على قواعد بوشهر وبندر عباس وشاهمار. وبغض النظر عن أن القواعد تشكل العمود الفقري لحماية الجزر في مضيق هرمز، فإن الجزر تعمل أيضاً كقواعد هجومية ودفاعية في آن واحد. إن حماية هذه الجزر تعني حماية بندر عباس وذلك يعني حماية أمن إيران، فبندر عباس حسب المنظور الاستراتيجي الإيراني هي مفتاح الجغرافية السياسية للمنطقة¹⁷. ويدفع ذلك للتساؤل على ماذا تعتمد إيران للسيطرة على مضيق هرمز؟ وهل هي قادرة فعلاً على الغلق الكلي للمضيق؟

إن إستراتيجية إيران تركز على "الردع الدفاعي"؛ أي اتخاذ رد فعل مدروس عند مواجهة الدول التي تتصرف ضد مصالحها بعقوبات، وقد سبق لإيران أن اعتمدت على ردود فعل دفاعية كسياسة تعطيل الملاحة الدولية في مضيق هرمز. إن احتمالات الغلق الجزئي للمضيق واردة لدى القيادة الإيرانية، سعياً منها للتقليل من الجهود السعودية الرامية إلى إغراق سوق الطاقة الدولية بالنفط، إضافة إلى إحباط المحاولات الأمريكية لتزويد الدول التي تعتمد على الإنتاج الإيراني ببدائل أخرى¹⁸. كما اعتمدت إيران سيناريو القرصنة البحرية في عدة مناسبات لزعزعة استقرار المنطقة بالهجمات على سفن الشحن التي وقعت مؤخراً بعد العقوبات السياسية والاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران في أعقاب خروجها عام 2018 من الاتفاق النووي الموقَّع مع إيران في عام 2015، فقد نددت إدارة ترامب بانتهاكات إيران لشروط الاتفاق وفرضت عليها حزمة عقوبات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتجارة في النفط الخام ، وهو المصدر الرئيسي لتمويل ودعم الاقتصاد الإيراني¹⁹.

نخلص ممَّا سبق إلى أن إستراتيجية الردع الدفاعي في إيران تشتمل على ثلاثة جوانب: أولاً زيادة الأمن النسبي من خلال الحفاظ على أمنها ومصالحها الاقتصادية؛ فمن منظور إيراني، فإن الأمن الإقليمي مترابط ما يعني أن انعدام الأمن في إيران يعادل انعدام الأمن في الدولة الأخرى في المنطقة، فعلى سبيل المثال إذا ما وصل الوضع إلى نقطة تعذر على إيران تصدير أي من نفطها، فمن المرجح ألا تسمح إيران للبلدان العربية الأخرى في المنطقة، التي تحالفت مع الغرب بشأن مسألة العقوبات، بتصدير نفطها عبر مضيق هرمز. وثانياً تتصرف إيران كفاعل عقلاي؛ وتنفذ سياسة قائمة على حقائق الجغرافية السياسية الإقليمية، وتتجنب إعطاء أي ذريعة للدول المتخاصمة المهتمة بإظهار أن إيران ليست دولة مسؤولة قادرة على العمل ضد التجارة الحرة العالمية وأمن الطاقة الدولي. وثالثاً تحاول إيران، التي تستفيد من وضعها الجغرافي المفيد في مضيق هرمز، الحفاظ على الأمن الإقليمي للخليج الفارسي كثابت في إستراتيجية إيران الدفاعية منذ حكم الشاه مُحمَّد رضا بهلوي²⁰.

وكإستراتيجية بديلة، أعلنت إيران افتتاح أول محطة نفطية لها في خليج عمان كبديل لمضيق هرمز، وهي خطوة ستسمح لها بتجنب استخدام طريق مضيق هرمز البحري، الذي ظل مصدراً للتوتر الإقليمي لعقود. تقع المحطة الجديدة بالقرب من ميناء جاسك في خليج عمان، جنوب مضيق هرمز مباشرة، مما يسمح للسفن المتجهة إلى بحر العرب بتجاوز الطريق الضيق، وبذلك تسعى إيران إلى الالتفاف على

الجزءات الدولية المفروضة على صادرات النفط وتجنب مضيق هرمز لتفادي التوترات مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة، وتسعى إيران أيضاً إلى تنويع صادراتها النفطية إلى بلدان مثل الصين والهند لأن هذا الطريق الجديد يتيح مزيداً من الوصول المباشر نحو سوق النفط²¹.

رابعاً: الإستراتيجية السعودية: ضمان تدفق النفط للضغط على إيران.

تمتلك المملكة العربية السعودية حوالي 17% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، ويمثل قطاع النفط والغاز نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 70% من عائدات التصدير، ومن أجل تأمين وصول إمدادات النفط السعودي والخليجي عبر مضيق هرمز، إضافة إلى الحفاظ على أسعاره، أصبح تأمين المضيق من أجنادات الإستراتيجية السعودية عبر إقامة تحالفات عسكرية مع حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية²². يعد النفط سلعة إستراتيجية في سياسة المملكة السعودية، هذا المعطى هو ما يشجع على الربط بين السياسة الخارجية والنفط، بهدف التأثير على مجموعة من القضايا الإقليمية والدولية خاصة تلك المتعلقة بالملف الإيراني، السؤال المطروح كيف تُعملُ السعودية سياسة النفط ضد إيران؟

1. التحالف و تأمين إمدادات نقل النفط:

يمكن للمملكة العربية السعودية تجاوز مضيق هرمز عن طريق الشحن خارج الخليج العربي ولكن حتى هذا ليس حلاً فعالاً بما فيه الكفاية. وعلى النقيض من نقل النفط عبر هرمز الذي يبلغ 21 مليون برميل، لا تستطيع المملكة العربية السعودية نقل سوى 5 ملايين برميل يومياً عبر خط الأنابيب بين الشرق والغرب إلى مرفئها على البحر الأحمر. كما توجد خطوط أنابيب أخرى في المنطقة، غير أنها معابر صغيرة نسبياً إلى الحدود الوطنية، كما أنها غير مجدية بالنظر إلى الخلافات السياسية بين دول المنطقة²³. على هذا الأساس أعلنت السعودية عام 2019 انضمامها إلى التحالف الدولي لسلامة وحماية وتأمين الملاحة البحرية، الذي كان رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جوزيف دونفورد أول من أعلن فكرة تشكيله التحالف في بعد سلسلة من الهجمات على 6 ناقلات وإسقاط طائرة استطلاع أمريكية من قبل طائرات الدفاع الجوي الإيرانية بالقرب من مضيق هرمز²⁴. ويهدف هذا التحالف إلى حماية السفن التجارية عن طريق توفير الملاحة الآمنة لضمان حرية الملاحة البحرية والتجارة الدولية وحماية مصالح الدول الأعضاء في التحالف لتعزيز أمن وسلامة السفن التجارية المارة عبر الممر البحري، وتشمل منطقة عمليات

التحالف الدولي لسلامة وحماية الملاحة البحرية في الخليج مضيق هرمز وباب المندب وخليج عمان والخليج العربي.

تعمل السعودية وحلفائها على حماية التجارة في الطاقة والنقل الدولي للبضائع على مستوى نقاط الاختناق بالأخص في مضيق هرمز، ولأجل تحقيق هذا الهدف فإن تواجد قواعد عسكرية لحلفائها مهم؛ لردع إيران والحد من تهديدها بشأن التجارة الدولية المارة عبر مضيق هرمز والتضييق على النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط .

2. التحكم في الإنتاج والأسعار:

رغم أن الحرب من أجل النفط مفهوم مألوف في السياسة الدولية، غير أن الحرب على سعر النفط شيء آخر تماماً في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي. في سنة 2020 شهدت سوق الطاقة تنافساً شديداً بين المملكة العربية السعودية وروسيا، وهما أكبر مصدري النفط بعد الولايات المتحدة، لضبط أسعار عالمية لبرميل النفط وفق مصالحهما المتناقضة. وحسب المحللين فإنه من الصعب فهم أصول هذا التطور وأثره وأهميته، فهناك من يرجعه لأسباب صحية مع انتشار جائحة كورونا و هناك من يربطه بحسابات سياسية²⁵.

بالنسبة للمملكة السعودية، فهي تعمل على زيادة قدراتها الإنتاجية، لإغراق سوق النفط وخفض سعر النفط لهدفين: أولاهما سياسي بحت، فانخفاض أسعار النفط أداة سعودية للضغط على إيران للحد من برنامجها النووي من جهة، ووسيلة لدفع موسكو لتغيير موقفها من الملف السوري المؤيد لبشار الأسد من جهة أخرى، إن تراجع أسعار النفط لتبلغ متوسط 50 إلى 60 دولار للبرميل في السوق الآسيوي والأمريكي الشمالي، يعني تراجع فوائض النفط من أموال الصادرات لتدعيم اقتصاديات الدول المنتجة، لكن في المقابل هذا التراجع في الأسعار لن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد السعودي بقدر ما سيؤثر أكثر على الاقتصاد الإيراني²⁶. أما ثانيهما فاقتصادي، فالمملكة السعودية تعتبر منافس اقتصادي قوي لإيران في الشرق الأوسط، وتأييدها لقرارات ترامب بشأن العقوبات المفروضة على إيران، فإن الرياض تسعى لخطف زبائن إيران التقليديين في سوق النفط؛ فكلما ارتفع سعر إيران الخام كلما زاد عدد المستهلكين الذين يتوجهون للسوق السعودي ما يعني تحييد النفط الإيراني من السوق الآسيوي خاصة وأن هذه سوق تضم أحد أكبر المستهلكين العالميين للطاقة الصين والهند، لذا وبعد الجزاءات الأمريكية على إيران، قررت الصين

و الهند الأخيرة التوجه للرفع من كمية وارداتها من النفط السعودي، مسببة بذلك خسائر كبيرة في عائدات النفط الإيرانية²⁷.

خاتمة :

لقد تطرقت هذه الدراسة لشرح أهمية موضوع أمن الطاقة في السياسة الخارجية من خلال تبيان أهمية مضيق هرمز في تأمين إمدادات اللازمة لأكبر اقتصاديات في العالم، وانطلاقاً من مناقشة إستراتيجتي إيران والسعودية المتبادلة وفقاً لمصالحهما القومية من توظيف مضيق هرمز واستغلال إمدادات الطاقة، يمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

تعتبر جميع الممرات المائية نقطة اختناق بفعل عوامل جغرافية، وبالتالي فهي تمثل نقطة تفوق بالنسبة للطرف الذي يمتلك السيطرة عليها؛

يشكل الأمن البحري في مضيق هرمز بالنسبة للقوى الدولية والإقليمية أهمية إستراتيجية تنطلق من ارتباطه بأمن الطاقة، سواء أمن الإمدادات أو أمن الطلب والعرض؛

إن الوضع الاقتصادي في منطقة الخليج العربية مرتبط بمستقبل الطلب العالمي على النفط، حيث تعتبر دول الخليج العربي أهم المصدرين وأكبر المنتجين للنفط في العالم، وأي إغلاق مؤقت للمضيق بسبب توجهات سياسية أو حركات إرهابية، سيجعل الدول المنتجة العربية من أكبر المتضررين؛

إن الغلق الكلي للمضيق سيكون بسبب صراعات عسكرية، مستبعد في الوقت الراهن لأن المتضرر الأكبر سيكون الاقتصاد العالمي، مع تعطيل الإمدادات و قلة الطلب مع ارتفاع الأسعار وعجز المنتجين على تأمين التزاماتها من الطاقة ، سيكون الكل متضرر منتج مستهلك و حتى بلد العبور .

تحاول إيران التأثير على بعض الملفات عبر الضغط على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بالتهديد بإمكانية إغلاق مضيق هرمز أو على الأقل تعطيل الملاحة فيه؛

تنظر المملكة السعودية لمضيق هرمز من منظورين؛ أممي، الأمن الإقليمي عندما يرتبط الأمر بقضايا حيوية مثل أمن الطاقة، و اقتصادي للحفاظ على تأمين إمدادات الطاقة الموثوقة وأمن إمدادات الطلب مع الحفاظ على أسعار مناسبة؛

الهوامش:

1 - kamila Proniska , Energy And Security: Regional And Global Dimensions, Armaments, Disarmament, And International Security, (Stockholm International Peace Research Institute ,SIPRI Yearbook 2007), p.215.

2- سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة و الإقتصاد، المجلد 14 العدد13 (يناير 2022)، ص129.

3- لقمان عمر مُجَّد النعيمي، " دور تركيا في أمن الطاقة الأوروبي"، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل، المجلد 12، العدد 36 (2018)، ص14.

4- نفس المرجع.

5- مُجَّد محمود صبري صيدم، دور النفط في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، (2014)، ص18.

6- رشاد، ص130.

7- صيدم، ص18.

8- شالأو عبد الخالق مُجَّد، نجدت صبري عقراوي، "علاقة دبلوماسية الطاقة بصنع القرار في السياسة الخارجية"، مجلة قهأل ى زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، اربيل، العراق، المجلد 4، العدد 4 (2019)، ص 1166.

9- Yılmaz Şuhnaz & Sever-Mehmetoğlu, Duygu, "Linking Foreign Policy and Energy Security: An Asset or a Liability for Turkey", Uluslararası İlişkiler, Volume 13, No. 52, (2016), pp. 105-128.

10- Özgür Özdamar, Energy, Security, and Foreign Policy, University of Economics and Technology, Ankara, retrived from : <https://shorturl.at/fnyE3>, (Accessed June 2, 2022).

* - حفاظا على حياد المؤلف حيال السجلات التاريخية واللغوية حول تسمية الخليج البحري في المنطقة، فإن تسميته في المقال ستكون الخليج الفارسي حين مناقشة منظور المصالح الايرانية والخليج العربي بمنظور المصالح السعودية.

- 11- Amanda Briney , "The Strait of Hormuz is a Chokepoint Between Persian Gulf and The Arabian Sea", retrived from: <https://shorturl.at/lmqAR>, (Accessed April 15, 2022).
- 12- Morteza Mahmoudi Lamooki , Shahla Seraji , "A survey of the Strategic Importance of the Strait of Hormuz in the Middle East, with an Emphasis on Iran's Role in Maintaining its Security", International Journal of Political Science, Vol 8, No 3 , (Autumn 2018), p.72.
- 13- Saamia Jahangir, "Strait of Hormuz Global Geostrategic Significance", retrived from: <https://shorturl.at/fxOS3>, (Accessed April 15, 2022).
- 14 احمد حازم برع برع، الأهمية الإستراتيجية لمضيق هرمز وانعكاساتها على الأمن في منطقة الخليج العربي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، (كانون ثاني 2020)، ص49.
- 15- Nathanael Schabrun, "The Economic Consequences Of The Iran Closing The Strait Of Hormuz", retrived from: <https://shorturl.at/HIM48>, (Accessed April 15, 2022).
- 16 - Jahangir, op.cit.
- 17 Lamooki & Seraji, op.cit, p72.
- 18 فراس إلياس، التوجه الإيراني في مضيق هرمز، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 2017/07/19، شوهده في 2022 /04/22، أنظر: <https://shorturl.at/hEI07>
- 19- Meryem Hafidi , Hormuz, "A Strategic Area At The Centre Of Tensions Between Iran And Israel", retrived from: <https://shorturl.at/eGKY2>, (Accessed April 14, 2022).
- 20- Kayhan Barzegar, "Iran's Strategy in the Strait of Hormuz", retrived from: <https://shorturl.at/ahzS8>, (Accessed April 14, 2022).
- 21- Hafidi, op.cit.
- 22 سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي و ضمان أمن النفط"، مجلة العلوم السياسية، العدد 43 (2011)، ص11.

23- Jahangir, op.cit.

24- Saudi Arabia joins International Alliance for Protection of Maritime Navigation, (September 19, 2019), retrived from: <https://shorturl.at/bgIK2>, (Accessed April 14, 2022).

25 - Gregory Brew, Saudi Arabia's Weaponization Of Oil Abundance, (03.20.2020) retrived from: <https://merip.org/2020/03/saudi-arabias-weaponization-of-oil-abundance/>, (Accessed May 14, 2022).

²⁶- Nihan Cabbaroglu, Saudi Arabia to pressure Russia, Iran with price of oil, retrived from: <https://shorturl.at/diRS4>,(Accessed May 14, 2022).

27-The Economic Times,A Saudi-Iran oil price war could break up Opec, (Aug 28, 2018), retrived from: <https://shorturl.at/fIDNZ>, (Accessed May 14, 2022).